



معهد دول الخليج
العربية في واشنطن
لبناء جسور التفاهم



«الشخصي سياسي»:
الهوية الجنسية في قوانين الأحوال الشخصية لدول
الخليج العربية

هالة الدوسري



معهد دول الخليج
العربية في واشنطن
لبناء جسور التفاهم

15 حزيران/يونيو 2016

«الشخصي سياسي»:
الهوية الجنسية في قوانين الأحوال الشخصية لدول
الخليج العربية

هالة الدوسري

إن معهد دول الخليج العربية في واشنطن، الذي تأسس عام 2014، هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف إلى التعزيز من فهم وتقدير أهمية التنوع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في دول الخليج العربية. ويسعى المعهد، من خلال أبحاث الخبراء والتحليل وتبادل الزائرين والمناقشات العامة، إلى تشجيع النقاش البناء والمدرّس وتثقيف صناع القرار الأمريكيين بشأن هذه المنطقة الجيوستراتيجية الحساسة.

© معهد دول الخليج العربية في واشنطن 2015. جميع الحقوق محفوظة.

لا يتخذ معهد دول الخليج العربية في واشنطن مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسات العامة؛ والآراء الممثلة هنا تعكس وجهة نظر المؤلف، ولا تعكس بالضرورة وجهات النظر الخاصة بمعهد دول الخليج العربية في واشنطن، أو الموظفين العاملين فيه، أو مجلس إدارته.

يحظر نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من معهد دول الخليج العربية في واشنطن. للاستفسارات، يرجى التواصل معنا على العنوان التالي:

Arab Gulf States Institute in Washington
1050 Connecticut Avenue, NW
Suite 1060
Washington, DC 20036

كما يمكن تحميل هذا المنشور من دون أي تكلفة عبر الموقع الإلكتروني التالي www.agsiw.org

صورة الغلاف: وكالة أسوشيتد برس/ كمران جبريل

حول الكاتبة

هالة الدوسري هي باحثة زائرة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن. تهتم في أبحاثها بدراسة تطور حقوق النساء في المملكة العربية السعودية ودول الخليج. حصلت على الدكتوراه في أبحاث الخدمات الصحية من جامعة أولد دومينيون، مع تركيز على الوبائيات وبالتحديد العنف ضد النساء وأثاره الصحية في المملكة العربية السعودية. حصلت على درجة الماجستير في العلوم الطبية من جامعة سري في المملكة المتحدة.

وعملت في عدد من الوظائف كأخصائية صحية، محاضرة وإدارية في القطاع الصحي السعودي، كما عملت أيضًا مستشارة لوزارة الصحة السعودية في الأبحاث ووضع الخطط والسياسات الصحية الوطنية. أنهت في العام 2015 برنامج للزمالة في جامعة جونز هوبكنز في مجال المحددات الاجتماعية لصحة المرأة وأبحاث العنف ضد النساء. وهي تدير حاليًا موقعًا للتوعية بحقوق النساء وحمائتهن من العنف (www.aminah.org) وتشارك في العديد من الأنشطة الداعمة لتنمية قدرات وإمكانيات المجتمع المدني والهادفة لتمكين النساء في المملكة العربية السعودية.

هالة الدوسري هي أيضًا مدونة وكاتبة في المواضيع السياسية والاجتماعية المتعلقة بالمملكة العربية السعودية. ظهرت كتاباتها في الفورين بوليسي والجارديان والجزيرة الانجليزية بالإضافة إلى عدد من منشورات مراكز الأبحاث والنشر.

قائمة المحتويات

1	الملخص التنفيذي
3	قاموس المصطلحات الأساسية
4	المقدمة
5	سياسات قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية
8	دراسة الأدوار الجنسانية في قوانين الأحوال الشخصية
8	شروط الزواج وموجباته
8	تعريفات الزواج والحقوق والموجبات المرتبطة به
9	زواج الأطفال
9	الولاية في الزواج
10	الكفاءة الزوجية
11	ضوابط تعدد الزوجات
11	قيود الطلاق المفروضة على المرأة
12	سلطة المرأة على الأطفال
13	محاولات إصلاح قوانين الأحوال الشخصية
14	الخاتمة

قائمة الجداول

16	الجدول 1: لمحة عن قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية
17	الجدول 2: ضوابط الزواج وشروطه
18	الجدول 3: ضوابط الطلاق
19	الجدول 4: ضوابط حضانة الأطفال

الملخص التنفيذي

تنظر هذه الورقة في قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية الستة والقيود التي تفرضها على استقلالية المرأة ودورها ضمن العائلة. تفرض قوانين الأحوال الشخصية قيودًا على استقلالية المرأة في ثلاثة مجالات بشكل خاص: الزواج والطلاق وحضانة الأطفال. وتشكل الطبيعة الجنسانية لقوانين الأحوال الشخصية امتدادًا للقيم السياسية المدرجة في القوانين الدستورية والقواعد الأبوية المتعارف عليها. تنظر الورقة في المواد الدستورية التي تُعنى بقانون الأحوال الشخصية في كل دولة وتستند إلى الأدوار المنسوبة إلى الرجل والمرأة ضمن العائلة ودور الدولة في ترسيخ تلك الأدوار. وكما يُزعم، تركز قوانين الأحوال الشخصية على مرجعيات إسلامية، ولكن يتم إدراج القوانين العلمانية عندما تبرز حاجة سياسية، كإنفاذ قانون للجنسية أو هاجس متعلق بالصحة العامة، إنما ليس بالضرورة لحماية حقوق المرأة ضمن العائلة. فقد ارتكزت عملية انتقاء مدارس فكرية إسلامية معينة على الممارسات العرفية السائدة في كل دولة أكثر من السعي لاعتماد قانون أكثر استجابة ومرعاةً لمصلحة المرأة الفضلى. وقد انعكس انضمام الدول إلى الالتزامات والمعاهدات الدولية إيجابًا على القوانين التي تحدد سن الزواج الدنيا ولكن ليس بما يحمي أفضل مصلحة للطفل.

تستعرض هذه الورقة تعريفات الزواج في قوانين الأحوال الشخصية من أجل إبراز الأدوار المنسوبة إلى الرجل والمرأة ضمن العائلة. أعطت هذه التعريفات الأولوية لدور الرجل كرب عائلة ولدور المرأة كمانحة للرعاية وتابعة للرجل ومنصاعة له. وتقيد الأنظمة الواردة في مختلف القوانين حق المرأة بالتعليم ومغادرة المنزل والعمل. فإذا كانت المرأة متزوجة، يحتفظ الرجل بحرية اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك الحقوق بحسب ما يقرره هو كأمر ملائم لرفاه العائلة ويتوافق مع ما يعتبره سلوكًا مقبولًا بحسب الإسلام.

إن زواج الأطفال غير محظور ولا مجاز في قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بدول الخليج العربية. ففي الدول التي تفرض سن الثماني عشرة كالحده الأدنى لسن الزواج، مثل سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، يحق للقاضي الموافقة على زواج فتاة قاصر إذا اعتبر أن ذلك يعود بالمنفعة عليها. ولكن ما من تفسير واضح لما يشكل هذه المنفعة. وقد اختلف علماء الدين المسلمون الأقدمون حول شروط موافقة الوصي الذكر، والذي يكون عادةً والد المرأة أو أقرب أقاربها الذكور، على زواجها، غير أن قوانين الأحوال الشخصية قامت فقط بإنفاذ الآراء التي تستوجب إذن الوصي. بالمقابل، منحت قوانين الأحوال الشخصية المرأة حق الطعن برفض وصيها لزواجها أمام المحكمة. في هذه الحالة، يعين القاضي أقرب أقارب المرأة الذكور وصيًا عليها، وإذا تعذر وجود هذا الأخير، يتخذ القاضي بذاته صفة الوصي. تختلف قوانين الأحوال الشخصية بين الدول الست حول الشروط الواجب توفرها لاعتبار رجل وامرأة متكافئين للزواج. وقد نُظمت معظم هذه الشروط بموجب القوانين المختلفة وخضعت لاجتهادات القضاة الواسعة النطاق. فضلًا عن ذلك، إن قوانين الأحوال الشخصية المعنية بالكفاءة الزوجية تستند إلى القواعد العرفية، التي لا تختلف من دولة إلى أخرى فحسب إنما من شريعة مجتمعية إلى أخرى ضمن كل دولة. وثمة تنظيم واحد متعلق بتعدد الزوجات في قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بدول الخليج العربية، ومفاده أن الزوج يجب أن يعامل كل زوجاته بإنصاف. وينص القانون البحريني مثلًا على إدراج أسماء جميع الزوجات السابقات ضمن كل عقد زواج جديد وإعلام الزوجات السابقات بصورة رسمية بالزواج الجديد فقط في حال فرضت كل منهن ذلك كشرط في عقد زواجها.

وفقًا لقوانين الأحوال الشخصية، يحق للرجل أن يطلق زوجته متى أراد ومن دون أي قيود. بالمقابل، تخضع المرأة لقيود إذا ما أرادت الطلاق، إذ ثمة خياران أمامها: إذا رفض الزوج منح زوجته الطلاق طوعًا، يمكنها الحصول على طلاق قضائي أو تسديد مبلغ من المال لزوجها كتعويض من أجل فسخ الزواج، وهي عملية تُعرف بالخلع. وفي كل من الخيارين، يتعين على المرأة التقدم بطلب إلى المحكمة. تختلف قوانين الأحوال الشخصية بين الدول من ناحية قائمة الشروط التي تخول المرأة الحصول على الطلاق القضائي. وتتصف

هذه الشروط باللغة العمومية التي تترك مجالاً واسعاً للاجتهادات القضائية وبالتالي تقيد حق المرأة بالحصول على الطلاق القضائي، مما يدفعها غالباً إلى تخليص نفسها بتسديد مبلغ مالي لزوجها من أجل إنهاء الزواج. وفي معظم الأحيان، تُعتبر المحافظة على الأواصر الزوجية أولوية في التقاليد القانونية. من هنا، تُتخذ عادة تدابير متفاوتة زمنياً لمحاولات تحقيق المصالحة، ما يطيل إجراءات التقاضي ويرهق المرأة التي تسعى وراء العدالة.

إن سلطة المرأة على أولادها لا توازي سلطة الرجل عليهم في قوانين الأحوال الشخصية. فالأم تُمنح سلطة جزئية على أولادها بصفتها مانحة رعاية فيما يُمنح الأب السلطة الجازمة والتأديبية على أولاده بعد الطلاق. وبعد الطلاق، تستطيع الأم الاحتفاظ بحق حضانة طفل بعد سن معينة فقط في حال كان يعاني من إعاقة عقلية أو جسدية، ما يعكس دور تقديم الرعاية المسند إلى الأم. تسلط هذه الورقة الضوء على عدة بنود تُظهر كيفية إنفاذ أدوار جنسانية معينة. ويتضح مركز الأب المتفوق بشكل خاص عند النظر في دعاوى الأبوة، إذ أن الضوابط الواسعة النطاق تمنح الأب حق إنكار أبوته للطفل بمجرد أدائه القسم أمام المحكمة.

نظرًا للأثر الهائل لقوانين الأحوال الشخصية ذات الطابع الجنساني على استقلالية المرأة وخياراتها الشخصية، تبقى محاولات المجتمع المدني لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية خجولة ومحصورة بالقانون الإجرائي من دون أن تشمل القانون الموضوعي. تنظر الورقة في مشروعين للمجتمع المدني يُعنيان بقوانين الأحوال الشخصية، وهما: مشروع "ورقتي" في الكويت، الذي يدرس القوانين القائمة على التمييز بين الجنسين وجمعية "مودة" الخيرية النسائية في الرياض، التي تعمل على معالجة مظالم النساء والأطفال الناتجة عن قوانين الطلاق. في حين أن تلك المبادرات أوجدت قناة ضرورية للغاية لإيصال أصوات النساء في القطاع القانوني والقطاع العام، إلا أنها تفتقر للدعم السياسي الذي يمكنها من الضغط بشكل فعال باتجاه تغيير قوانين الأحوال الشخصية ذات الطابع الجنساني، وبالتالي لا يمكنها تحقيق تغيير ملحوظ في ظل الأنظمة السياسية التسلطية القائمة.

قاموس المصطلحات الأساسية

فتوى: مرسوم ديني يصدره عالم في الشريعة الإسلامية لإبداء رأي الإسلام بمسألة معينة أو للرد على سؤال معين.

الفقه: التفكير الذي يهدف إلى استنباط الأحكام والآراء من الشريعة من قبل علماء الشريعة الإسلامية.

الحديث: أقوال النبي محمد التي جمعها علماء الشريعة الأقدمون بعد 150 إلى 200 عام على وفاته.

العدة: المدة الإلزامية التي تنتظرها المرأة ولا يحل لها بموجب القانون أن تتزوج فيها بعد حصولها على الطلاق أو وفاة زوجها (تتراوح عادةً بين 10 أيام وأربعة أشهر). تهدف العدة إلى التأكد من أن المرأة غير حامل قبل أن تعاود الزواج من جديد وإعطاء الزوج فرصة للمصالحة فيعود إلى زوجته.

الاجتهاد: الآراء الإسلامية المستنبطة من علماء الشريعة حول مسائل غير مذكورة في القرآن أو السنة أو المدارس الفكرية الإسلامية الكبرى.

الخلع: طلب المرأة فسخ زواجها أمام المحكمة بعد دفع تعويض لزوجها، ويتم ذلك عادةً عندما يتعذر عليها تقديم دليل شرعي مقبول للمطالبة بالطلاق.

لعان: إجراء قانوني يقسم من خلاله والد يشكك في أبوته لولد بأن هذا الأخير ليس ابنه أمام قاضٍ وتقسم فيه الأم بأن الولد ابنه بالفعل لكي تتجنب العقاب على ممارسة الزنا. وبالنتيجة لذلك، يبطل الزواج ويُمنح الطفل كنية أمه.

المذهب (الجمع: المذاهب): مدرسة فكرية أو اجتهاد مرتكز على آراء علماء الشريعة المؤسسين. يتبع السنة أربع مدارس فكرية رئيسية مستندة إلى فقهاء مسلمين أساسيين: الحنفي (عام 767)، المالكي (عام 795)، الشافعي (عام 820) والحنبلي (عام 855). بالإضافة إلى ذلك، يتبع الشيعة المذهب الجعفري (عام 765). تأثرت هذه المذاهب بعوامل سياسية واجتماعية وديمقراطية متعددة من حيث تطورها وانتشارها الإقليمي.

القوامة: كلمة مستخدمة في القرآن تعني مسؤولية الرجال عن تقديم العناية والحماية للنساء في عائلاتهم.

القرآن: كلام الله المنزل على النبي محمد والذي يُعتبر المصدر الأساسي للشريعة الإسلامية.

الشريعة: مصادر الاجتهاد الإسلامي، بما فيها القرآن أو السنة.

السنة: تعاليم النبي محمد التي تم جمعها من خلال روايات أتباعه بعد حوالي ١٥٠ سنة على وفاته.

ثيب: امرأة متزوجة سابقًا ومطلقة أو أرملة حاليًا.

الولاية: حالة يعين فيها رجل أو امرأة وصيًا قانونيًا على آخر من قبل قاضٍ أو يمارس من خلالها الوصاية القانونية على آخر استنادًا إلى مرسوم ديني أو قواعد عرفية.

المقدمة

يُعد قانون الأحوال الشخصية مجال تشريع مثير للجدل نظرًا لأثره في تحديد العلاقات الجنسية والمعايير الثقافية ضمن العائلة والمجتمع عموماً. إن أفضل تعريف لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي هو التالي: «الجزء من الشريعة الذي ينطبق على العلاقات الأسرية، كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال، من خلال الإرادة السياسية للدولة»¹. ويُعتبر الإقرار بوكالة الدولة لناحية تحديد قانون الأحوال الشخصية أساسياً بما أن المقاومة الشرسة لإصلاح تلك القوانين تنبثق عن اعتبارها الشريعة بحد ذاتها. يحق للمسلم اتباع أي رأي ديني يناسبه من أي مذهب إسلامي، إلا أن تحويل هذه الآراء إلى قوانين ملزمة يلغي حرية الاختيار الفردية. كنتيجة، ومن خلال تشريع بعض الآراء الدينية ضمن قانون الأحوال الشخصية، ترسم الدولة شكل علاقات جنسانية معينة وتؤثر على تشكيلها ليس فقط ضمن القوانين ولكن أيضاً ضمن الثقافة السائدة.

بالتالي، من غير المفاجئ أن تستغرق عملية سن قانون الأحوال الشخصية وقتاً مطولاً وأن تكون مثيرة للجدل. فمقاومة سن هذه القوانين من قبل رجال الدين أعاقت في معظم الأحيان هذه العملية حتى عندما يكون قائد الدولة هو من أمر بالقيام بها، كما حصل في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. استغرقت عملية سن قانون الأحوال الشخصية في الإمارات العربية المتحدة أكثر من 30 عاماً بعد أن اقترحها للمرة الأولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام 1978.² وكانت الكويت الدولة الأولى التي تسن قانون الأحوال الشخصية الخاص بها عام 1984. أما قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان فقد دونت قانون الأحوال الشخصية الخاص بها استناداً إلى وثيقة قانونية وهي «وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1996.³ تمت صياغة وثيقة مسقط وفقاً للوثيقة القانونية «مسودة القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية» الصادرة عن جامعة الدول العربية في أواخر الثمانينات.⁴ وتبقى المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة في الخليج التي لا تملك قانوناً مدوناً للأحوال الشخصية، بالرغم من أن مجلس الشورى، وهو الهيئة الاستشارية المعيّنة في المملكة العربية السعودية، قد قدم مسودة لقانون الأحوال الشخصية عام 2013.⁵ فالقضاة السعوديون يتبعون قانون الأحوال الشخصية الخاص بمسقط كمرجع استرشادي ولكن ليس كوثيقة إلزامية. ويستمر معظم القضاة السعوديون بتطبيق المذهب الحنبلي الصارم الذي يرفض أي محاولات لإصلاح للتفسيرات المتبعة للقرآن والحديث، بما فيها تدوين مراجع قانونية. ترتكز مقاومة تدوين القوانين، بما فيها مقاومة تدوين قانون الأحوال الشخصية، على اعتبار أنها تنتهك التقاليد الفقهية الإسلامية التي تعود لحوالي ألف عام. فالتدوين يفرض على الحقوقي قانوناً ملزماً وبالتالي يقيد حريته الشخصية لناحية تقييم قضية معينة وإصدار الحكم المناسب فيها عوضاً عن استخدام كافة النقاشات والآراء الإسلامية المتوفرة من خلال المؤلفات الفقهية التقليدية.⁶ يؤدي تدوين قانون الأحوال الشخصية، بالرغم من أنه قد يرسخ التمييز عبر تقنينه، إلى تقييد السلطة الواسعة الممنوحة للقاضي، الذي يصدر أحكامه عادةً بناءً على تقديره الخاص.

1 عبد الله النعيم، قانون الأسرة الإسلامي في عالم متغير: كتاب عن موارد عالمية *Islamic Family Law in a Changing World: A Global Resource Book* (لندن: زيد بوكس، 2002).

2 الملاحظات التفسيرية لملاحق قانون الأحوال الشخصية الخاص بالإمارات العربية المتحدة، الشريعة والقانون، 26، رقم 4، (2005): 5.

3 «وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تم الاطلاع عليها عام 2016.

4 لين ويلشمان، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة: تدوين قانون الأسرة للمرة الأولى في ثلاث دول من الخليج، الدراسة الاستقصائية الدولية عن قانون الأسرة *International Survey of Family Law* (تموز/يوليو 2010): 163-78.

5 حياة الغامدي، «الشورى يتحفظ على الأحوال الشخصية» ويسحب قانون مكافحة التحرش، الحياة (26 آب/أغسطس 2014).

6 ناغان ج. براون، «لم تقوم المملكة العربية السعودية بصياغة قوانينها؟»، فورين بوليسي *Foreign Policy*، 23 كانون الثاني/يناير 2012.

إن المعايير الجنسانية غير المتكافئة، من ناحية الامتيازات الممنوحة للرجل والقيود المفروضة على المرأة، لا تشكل بالضرورة نتيجة مباشرة للتعاليم الإسلامية. فتفضيل الرجل بالنسبة للمرأة، الذي يظهر من خلال مفاهيم كالقوامة أو الولاية، هي نتاج السياقات التاريخية التي تأثر فيها الفقهاء المسلمون بالتصورات الأبوية (البطيركية) السائدة عن الأدوار الجنسانية. ومن المهم أخذ ذلك بعين الاعتبار خصوصاً عند الإشارة إلى أن المذاهب الأساسية للفقهاء الإسلامي تم تطويرها بعد 150 إلى 250 عامًا على وفاة النبي محمد. وبالتالي، تأثر التطور التاريخي لكل مذهب وانتشاره بمجموعة متنوعة من العوامل السياسية الاجتماعية والديمقراطية بدلا من تعاليم النبي المباشرة.⁷

وفقاً لحسن يوسف أشكوري، تكونت التصورات الفقهية التقليدية للأدوار الجنسانية انطلاقاً من ثلاثة افتراضات أساسية: اعتبار الرجل متفوقاً على المرأة، الحاجة لحماية البنية العائلية الأبوية ومفهوم العدالة المنسوب إلى أرسطو. فاختلاف المرأة من حيث البنية الفسيولوجية وقدراتها الذهنية وطبيعتها العاطفية الأضعف كما يُزعم، اعتُبرت مبررات منطقية لإسناد دور الوصاية أو الولاية على المرأة للرجل، لا سيما تقييد خياراتها الجنسية بهدف منعها من إفساد الرجل. وقد شكلت الضرورة التاريخية لحماية البنية العائلية الأبوية آراء الفقهاء المسلمين. أسندت إلى الرجل مسؤولية

إعالة المرأة، وهو واجب يُعرف بالقوامة، وبالتالي حق الرجل بتقرير خيارات المرأة أو ما يُعرف بالولاية. كما أن مبدأ جوهر الكائن المنسوب لأرسطو، وهو الاعتقاد بأن الأشخاص مكونين من مكونات جوهرية غير قابلة للتغيير، حدد تصور الفقهاء المسلمين بأن هدف العدالة هو «المحافظة على كل شيء في مكانه الملائم»، بما في ذلك

مقام الرجل المهيمن ومقام المرأة الخاضع. بالتالي، تُعتبر سلطة الرجل التأديبية على المرأة على خلفية ما يراه عصياناً لأوامره مبررة بحكم القانون بغية المحافظة على النظام الاجتماعي.⁸

كيف أثرت قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية على العلاقات بين الجنسين؟ وما هي الامتيازات الممنوحة للرجل والقيود المفروضة على المرأة من خلال تلك القوانين؟ ستحاول هذه الورقة الإجابة على هذه الأسئلة من خلال تحليل ثلاثة مجالات أساسية في قانون الأحوال الشخصية لدول الخليج العربية: شروط الزواج وموجباته، قيود الطلاق المفروضة على المرأة والسلطة المتباينة لناحية تربية الأولاد كما هو منصوص في قوانين الأحوال الشخصية. فضلاً عن ذلك، ستسلط الورقة الضوء على بعض الإجراءات التصحيحية خارج إطار قانون الأحوال الشخصية، التي تبنتها المنظمات المجتمعية أو المؤسسات الحكومية في دول الخليج العربية من أجل سد الثغرات في تشريعات قانون الأحوال الشخصية. وكقدمة، ستشرح الورقة أولاً السياق السياسي وراء صياغة قانون الأحوال الشخصية وتطبيقه.

سياسات قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية

لا تدون القوانين بالضرورة لغايات إصلاحية بل قد يتم التدوين لمجرد مأسسة القانون غير المدون والمعمول به مع كافة أوجه التمييز التي ينضوي عليها. يُعتبر تطوير الأنظمة القانونية والإدارية في دول الخليج العربي حديثاً نسبياً. وتعكس قوانين الأحوال الشخصية المدونة اختلافات بسيطة بين عدة دول

⁷ عبد الله النعيم، قانون الأسرة الإسلامي في عالم متغير: كتاب عن موارد عالمية *Islamic Family Law in a Changing World: A Global Resource Book* (لندن: زيد بوكس، 2002).

⁸ حسن يوسف أشكوري، إعادة النظر في سلطة الرجل على المرأة: القوامة والولاية والافتراضات الكامنة وراءهما، النوع الاجتماعي والمساواة في قانون الأسرة الإسلامي: العدالة والأخلاقيات في التقاليد القانونية الإسلامية: *Gender and Equality in Muslim Family Law: Justice and Ethics in the Islamic Legal Tradition*، تحرير لينا لارسن وزيبا مير حسيني وكريستيان مو وكاري فوكت (نيويورك: أي. بي. تورييس، 2013)، 191-212.

في الخليج لناحية اختيار المذاهب الإسلامية وقابلية تطبيق القانون على بعض المجموعات أو استثنائها والقوانين ذات الأهمية السياسية بالنسبة إلى دولة معينة (راجع الجدول 1). عمومًا، تُعد القوانين ذات طابع جنساني إلى حد كبير وتشارك بالفهم السائد للأدوار الجنسانية الأبوية، إذ تعين الرجل رأسًا للعائلة وتوليها مسؤولية إعالتها في حين تعتبر المرأة تابعة له ومناحة رعاية.

تشكل الطبيعة الجنسانية لقوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية امتدادًا للقيم السياسية الواردة في القانون الدستوري. تُعتبر العائلة القائمة على السلطة الأبوية عوضًا عن الفرد، الكيان المؤسس للمجتمع والمؤسسة المركزية التي ترسخ القيم السياسية المختارة للدولة. على سبيل المثال، حددت دساتير الكويت (المادة 9) وقطر (المادة 21) والإمارات العربية المتحدة (المادة 15) وعمان (المادة 12) ركائز العائلة بالدين والأخلاق والوطنية. وتتعدد مواد دساتير دول الخليج العربية بحماية العائلة وتعزيز الأواصر بين أفرادها وحماية وظيفتي الأمومة والطفولة

في العائلة. لا يحمي القانون الدستوري ما تتصوره الدولة تشكل الطبيعة الجنسانية لقوانين الأحوال الشخصية من أدوار جنسانية وسلوك أخلاقي للعائلة فحسب، بل في دول الخليج العربية امتدادًا للقيم السياسية الواردة أيضًا يكلف الدولة بتأدية دور الوصي على العائلة. يسند في القانون الدستوري.

الدستور البحريني (المادة 5 ب) مسؤولية ضمان تأدية المرأة لواجباتها العائلية والمتعلقة بالعمل للدولة. كذلك، يعتبر الدستور السعودي (المادة 10) الدولة مسؤولة عن تعزيز الروابط العائلية وحماية القيم الإسلامية والعربية. بالتالي، يرتبط الوفاء للقيم والقواعد العائلية الأبوية بالوفاء لقيم الدولة الدينية والأبوية.

يعتبر عبد الله النعيم أن النخبة السياسية التحديثية في الدول الإسلامية قد ضحّت بحقوق المرأة الأساسية لصالح النفعية السياسية من خلال ممارسة «تكتيك التهرب» الذي يقوم على تفضيل تمرير الإصلاحات القانونية والإدارية العلمانية الهامة للدولة مقابل إحالة حقوق المرأة للسلطة الدينية.⁹ تشكل المملكة العربية السعودية خير مثال على «التهرب السياسي». يمثل العاهل السعودي ولي الأمر للسلطتين القبلية والدينية، إذ أنه مكلف بتسيخ قيمها الاجتماعية ومعاييرها الجنسانية.¹⁰ رُفعت مسودة عن قانون الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية وحظيت بموافقة مجلس الشورى (المجلس الاستشاري الملكي) عام 2013، ولكن لم يتم تبنيها من قبل وزارة العدل.¹¹ وقال الناطق باسم وزارة العدل إن التأخير في تدوين قانون الأحوال الشخصية منذ العام 2005، عندما تشكلت لجنة عليا لهذه الغاية، يعزى إلى أن «قانون الأحوال الشخصية دقيق وحساس» — فتداعياته قد تعيد هيكلة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية للمجتمع.¹² ويعكس ذلك قدرة رجال الدين الفعلية على تجاهل التوجيهات الملكية والتشريعية نتيجة للهامش السياسي الممنوح لهم لناحية تقرير السياسات العائلية والجنسانية. ففي الدول ذات الأغلبية المسلمة، عندما توكل الدولة قوانين الأسرة إلى السلطات الدينية، يصبح التمييز القانوني بحق المرأة أكثر شيوعًا.¹³

9 عبد الله النعيم، قانون الأسرة الإسلامي في عالم متغير: كتاب عن موارد عالمية *Islamic Family Law in a Changing World: A Global Resource Book* (لندن: زيد بوكس، 2002).

10 إيلانور أ. دوماتو، النوع الاجتماعي والنظام الملكي والهوية الوطنية في المملكة العربية السعودية، *المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط British Journal of Middle Eastern Studies*، 19، رقم 1 (1992): 31-47.

11 فاطمة آل دبيس، *أعضاء الشورى يتهمون مجموعات مصالح بعرقلة قرارات أساسية*، صحيفة «سعودي غازيت» *Saudi Gazette*، 26 آذار/مارس 2016.

12 محمد عفيف، *وزارة العدل السعودية تنفي إقرار قانون الأحوال الشخصية*، العربية، 9 تموز/يوليو 2013.

13 مالا هتون وس. لوريل ويلدون، السلطة الدينية والدولة وحقوق المرأة وقانون الأسرة، *بوليتكس أند جندر Politics & Gender*، 11، رقم 03 (2015): 451-77.

تختلف تشريعات قوانين الأحوال الشخصية من حيث النطاق والمرجعية القانونية (راجع الجدول 1). غالبًا ما يرتكز اختيار مذهب معين أو أكثر من مذهب واحد على المذهب الأكثر شيوعًا لدى السكان المعنيين. ولكن قد يتم ذلك أيضًا من خلال اختيار آراء من مذاهب مختلفة للتوصل إلى أفضل قانون. تُتخذ القرارات في هذا السياق حصريًا من قبل السلطين الدينية والتشريعية للدولة المعنية. على سبيل المثال، يعتبر المذهب المالكي، المعتمد في قانون الأحوال الشخصية الكويتي، أن الكفاءة في الزواج يرتكز على صلاح دين الزوج وغياب الأمراض التي قد تؤثر على إتمام الزواج، مع أنه يحق للزوجة فقط الاعتراض على الزواج إذا لم يتحقق الشرط الأخير. من ناحية أخرى، يعرّف المذهب الحنبلي، المعتمد في قانون الأحوال الشخصية القطري والسعودي، الكفاءة في الزواج على أنه توافق في الصلاح الديني والمقام الاجتماعي والثروة والنسب.¹⁴ بالتالي، يتفاوت تعريف الكفاءة في الزواج وحق إبطال الزواج لعدم الكفاءة بحسب القوانين المختلفة. ففي حين يعتبر قانون الأحوال الشخصية البحريني الصلاح الديني شرطًا شرعيًا

في تحديد الكفاءة، يعتمد قانون الأحوال الشخصية في كل من عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على الصلاح الديني والقواعد الاجتماعية والتقاليد شروطًا شرعية لهذه الغاية. وتجدر الإشارة إلى أن قوانين الأحوال الشخصية في الكويت وقطر والإمارات

تم إدراج قوانين علمانية في قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بدول الخليج العربية لإنفاذ قوانين الدولة المتعلقة بالجنسية والصحة العامة والسياسة العامة.

العربية المتحدة وعمان مفصلة بشكل أكبر، إذ تغطي الاتفاقات السابقة للزواج وقواعد الزواج والطلاق والاعتناء بالأطفال وحضانتهم والميراث. ويُعتبر قانون الأحوال الشخصية البحريني الأكثر تبسيطًا، بما أنه لا يتطرق لمسائل الميراث وانتقال الملكية العائلية في قواعده.¹⁵ علاوة على ذلك، يستثنى تأسيس قانون الأحوال الشخصية على مذهب معين فعليًا أتباع المذاهب الأخرى من القانون. ففي تلك الدول، يلجأ الناخبون الشيعة، لا سيما النساء، إلى الأنظمة الدينية التقليدية وغير المدونة لتسوية نزاعاتهم العائلية. وغالبًا ما تكون إجراءات التقاضي تلك مطولة وذات نتائج غير مؤكدة.¹⁶ ويكون إقصاء بعض المذاهب الدينية عن قوانين الأحوال الشخصية أحيانًا متعمدًا على الصعيد السياسي. على سبيل المثال، عام 2009، تمت الموافقة على الجزء الأول من قانون الأحوال الشخصية البحريني، المخصص للمواطنين السنة، وتشريعه من قبل الدولة، بخلاف الجزء الثاني، المخصص للمواطنين الشيعة. ونظرًا لعدم ثقة قيادات الشيعة بالقيادة السياسية البحرينية، طالب هؤلاء بضمانة دستورية تشترط التشاور مع الرموز الدينية الشيعية في أية تغييرات مستقبلية على قانون الأحوال الشخصية الخاص بهم الذي تمت صياغته، إلا أن الدولة رفضت تلبية هذا الشرط.¹⁷

ينفرد قانون الأحوال الشخصية العماني في عدم استناده إلى مذهب معين بل تطبيقه على جميع السكان المسلمين. إلا أن هذا القانون يتيح للزوج دون الزوجة خيار اتباع مذهبه الخاص إذا كان يفرض هذا الأخير قواعد أكثر صرامة لناحية الانفصال أو الطلاق (المادة 281-ب). ويشكل ذلك مشكلة فعلية للمرأة الشيعية بما أن ضوابط الطلاق أكثر صرامة تجاه المرأة في المذهب الشيعي. فالنساء كمجموعة يتحملن العبء الأثقل من جراء تفاوت القوانين إما استنادًا إلى التمييز الجنساني أو المذهبي.

تم إدراج قوانين علمانية في قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بدول الخليج العربية لإنفاذ قوانين الدولة المتعلقة بالجنسية والصحة العامة والسياسة العامة. وتُمنح سلطة خاصة بتجاوز الشريعة لرئيس الدولة أو ولي الأمر، لحماية مصالح الشعب الفضلى في الحالات التي يبرز فيها تناقض مع أحد أوامر الشريعة. تشبه هذه السلطة مبدئيًا الاجتهاد المستخدم من قبل علماء فقه المقاصد أو الفقه الإسلامي، بهدف صون الحياة

14 الفقه على المذاهب الأربعة، المجلد الرابع، كتاب الزواج والطلاق، الطبعة الثانية (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002)، 56-9.

15 لين ويلشمان، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة: تدوين قانون الأسرة للمرة الأولى في ثلاث دول من الخليج، الدراسة الاستقصائية الدولية عن قانون الأسرة *International Survey of Family Law* (تموز/يوليو 2010): 163-78.

16 مقابلة للمؤلفة مع نسيمه السادة، وهي ناشطة سعودية من المذهب الشيعي، 10 حزيران/يونيو 2016.

17 ندى الوادي، الوفقيات واللبيرات يطلبن بحقوق المرأة تحت سقف واحد، الوسط، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

والملكية والذرية والصحة العقلية والدين.¹⁸ بالتالي، تُستخدم سلطة ولي الأمر لتمرير القوانين العلمانية، مثل تلك التي تنظم زواج المواطنين من أشخاص من جنسية أخرى في قانون الأحوال الشخصية البحريني (المادة 11) والقطري (المادة 177)، وخيارات المرأة المتعلقة بالعمل أو التعليم في قانون الأحوال الشخصية القطري (المادة 68) والإماراتي (المادة 72)، أو الفحص الإلزامي ما قبل الزواج لكشف الأمراض الوراثية أو المعدية في القانونين القطري (المادة 18) والإماراتي (المادة 72).

تزامنت عملية تدوين قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية مع مصادقة تلك الدول على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في الثمانينات والتسعينات. وفي حين أن التزامات الدول بالقانون الدولي قد لا تؤدي بالضرورة إلى تدوين قانون الأسرة، إلا أنها أثرت على بعض بنوده، خصوصًا تلك التي تنظم الحد الأدنى لسن الزواج وسن الرشد (السن التي يصبح فيها الفرد مسؤولاً بنظر الدولة بموجب القانون) كما هي محددة في بعض هذه القوانين. إن التفاوتات الملحوظة بين قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بدول الخليج العربية تعكس إلى أي مدى تختار الدولة تبني السلطات التقليدية أو الأبوية أو الدينية القائمة مسبقًا ومأسسة هذه القوى وتمكينها كما هي الحال في المملكة العربية السعودية. فالتدقيق في هوية المرأة المفترضة، كما يتم عكسها في ضوابط الزواج والطلاق وحضانة الأطفال، يكشف مدى العلاقة السياسية التي تجمع الدولة بالقوى التقليدية، كما هو مبين في الأجزاء التالية.

دراسة الأدوار الجنسانية في قوانين الأحوال الشخصية

شروط الزواج وموجباته

تعريفات الزواج والحقوق والموجبات المرتبطة به

يعكس تعريف الزواج في معظم قوانين الأحوال الشخصية النظرة التقليدية للأدوار الجنسانية. اعتمد قانونا الأحوال الشخصية العماني والقطري تعريف الزواج الوارد في وثيقة مسقط، والذي يسند للرجل بالتحديد دور رأس العائلة: "الزواج عقد شرعي بين الرجل والمرأة غاية الإحصان وإنشاء أسرة مستقرة، برعاية الزوج، على أسس تكفل لهما تحمل أعبائها بمودة ورحمة".¹⁹ ويركز القانون القطري على الزواج كعلاقة دائمة ويعتمد التعريف الأقل تعقيدًا: "عقد شرعي بين رجل وامرأة على وجه الاستدامة، غايته السكن والإحصان. ولعل التركيز على ديمومة الزواج كان محاولة للحد من أشكال الزواج الأخرى المؤقتة والرائجة ولكن السرية. أما قانون الأحوال الشخصية البحريني فهو الوحيد الذي يركز في تعريف الزواج على الواجبات والحقوق المشتركة: "عقد شرعي بين رجل وامرأة لتكوين أسرة بشروط وأركان مع انتفاء الموانع تترتب عليه حقوق وواجبات شرعية متبادلة".

¹⁸ نصر أبو زيد، وضع المرأة بين القرآن والفقه، النوع الاجتماعي والمساواة في قانون الأسرة الإسلامي: العدالة والأخلاقيات في التقاليد القانونية الإسلامية *Gender and Equality in Muslim Family Law: Justice and Ethics in the Islamic Legal Tradition*. تحرير لينا لارسن وزيبا مير حسيني وكريستيان مو وكاري فوكت (نيويورك: أي. بي. توريس، 2013)، 68-153.

¹⁹ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1996.

تعطي قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية الأولوية لدور المرأة كأم وزوجة وتمنح الزوج حق تقرير ما إذا كانت الزوجة تستطيع تأدية أدوار أخرى خارج المنزل كالتعليم أو العمل أو الأنشطة الاجتماعية. بالرغم من ذلك، تبرز تفاوتات مثيرة للاهتمام في مجالات تركيز القوانين، تعكس أهدافاً مجتمعية معينة تسعى الدولة إلى تحقيقها.

على سبيل المثال، تتضمن القوانين البحرينية (المادة 55) والكويتية (المادة 89) والقطرية (المادة 69) أحكاماً تسمح للزوج بمنع زوجته من مزاولة عمل إذا كان برأيه يخل بواجباتها الزوجية أو رفاه العائلة أو السلوك المقبول بحسب الإسلام. لا يعتبر قانون الأحوال الشخصية الكويتي الزوجة غير مطبوعة إذا خرجت من المنزل لأسباب شرعية أو للعمل إلا إذا تنافى عملها مع مصلحة العائلة (المادة 89). من ناحية أخرى، يقر القانون القطري (المادة 2-55) بأهمية تعليم الفتيات ويشجع الزوج على السماح لزوجته بإكمال تعليمها الإلزامي و/أو دراساتها الجامعية داخل البلاد، من دون الإخلال بواجباتها الزوجية. إلا أن القانون عينه (المادة 69) يحرم المرأة من حق الحصول على الدعم المادي من زوجها إذا سافرت أو عملت من دون إذنه، أو إذا رفضت السفر معه من دون سبب شرعي، علماً أن القانون لا يتضمن تعريفاً لـ "السبب الشرعي". يحظر القانون الإماراتي (المادة 2-55) على الرجل منع زوجته من إكمال تعليمها، غير أنه (المادة 72) يقيد قدرة المرأة على مغادرة المنزل إلا في الحالات التي تعتبر طارئة ووفقاً للممارسات العرفية أو تعاليم الشريعة. من جهة أخرى، لا يتضمن القانون أي تناقض أو لبس في اللغة المستخدمة لتعداد الحقوق الزوجية للرجل.

زواج الأطفال

إن الضوابط المبهمة فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج القانونية للفتيات والفتيان تفرز النقاش الأكثر جدلية في قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بدول الخليج العربية. فزواج الأطفال غير محظر أو محلل بموجب القانون، إلا أنه يخضع لحكم القاضي التقديري ومدى اعتباره إمضاء الزواج مفيداً. ولم تقدم القوانين شرحاً لما يشكل منفعة للطفل أو لطرفي الزواج. يتراوح الحد الأدنى لسن الزواج في قوانين الأحوال الشخصية بين 15 و18 عاماً للفتيات و17 و18 عاماً للفتيان (مراجعة الجدول 2). يحدد قانون الأحوال الشخصية العماني والإماراتي الحد الأدنى لسن الزواج بـ18 عاماً للفتيات والفتيان انطلاقاً من مصادقة الدولتين على اتفاقية حقوق الطفل. ولكن القانون الإماراتي يسمح لقاضٍ بمنع الزواج إذا كان سن الرجل يبلغ ضعف سن المرأة أو أكثر (المادة 21). في هذه الحالة، يتعين على المرأة أو أحد أفراد عائلتها، في معظم الأحيان الأم، الاعتراض على الزواج أمام المحكمة لحل الزواج.

أما في المملكة العربية السعودية فسمح رجال الدين بزواج الأطفال بشكل مطلق وغير مقيد يرسخ هذه الممارسة أكثر فأكثر.²⁰ لم تصدر وزارة العدل السعودية أية ضوابط بشأن زواج الأطفال، بل منحت الطفلة حق الاعتراض على زواج قسري أمام المحكمة، غير أن ذلك نادراً ما يحصل نتيجة فرض هذا الزواج على الطفلة من قبل العائلة في معظم تلك الحالات.

الولاية في الزواج

إن سن الزواج المبينة في بنود قوانين الأحوال الشخصية ليست سن الرشد المنصوص عليه في القوانين عينها (مراجعة الجدول 2). على سبيل المثال، يحدد قانون الأحوال الشخصية للإمارات العربية المتحدة سن الرشد القانونية على النحو الآتي: "السن التي يصبح فيها الفرد مسؤولاً بموجب القانون عن الاضطلاع

²⁰ حبيب تومي، "المفتي العام للمملكة العربية السعودية يقول إنه ما من اعتراض على زواج القصر"، *Gulf News*، 21 كانون الأول/ديسمبر 2014.

بحقوقه أو حقوقها المدنية²¹ (المادة 171). إلا أن المرأة التي بلغت سن الرشد لا يحق لها قانوناً التوقيع على عقد زواجها الخاص أو ممارسة السلطة ذاتها المناطة بالرجل على أولادها، إذ أن زواجها مشروط بموافقة وليها بغض النظر عن سنها.

يعتبر معظم الفقهاء المسلمون من مذاهب الحنبلي والمالكي والشافعي أن طلب الإذن من الولي الرجل أساسي لزواج المرأة، انطلاقاً من قول غير متفق عليه للنبي محمد: لا نكاح إلا بولي. ولكن هناك جدل قائم بين علماء الدين حول ما إذا كان إذن الولي مطلوباً للمرأة الراشدة أو المرأة المتزوجة سابقاً. يسمح الفقهاء الحنفيون للمرأة الراشدة أو المتزوجة سابقاً بالزواج من دون طلب إذن وليها، مستشهدين بعدة حالات سابقة وأدلة من التاريخ الإسلامي القديم.²¹

ولكن حق المرأة باختيار زوجها يبقى مشروطاً بموافقة وليها. إذا لم يوافق ولي على زواج امرأة من دون تبرير منطقي، يمكن للقاضي أن يعين أقرب أقاربها الذكور ولياً عليها. وإذا تعذر وجود هذا القريب، يتخذ القاضي صفة الولي شرط أن يكون الزوجان متكافئين ويلبياً شروط الزواج المبينة في القانون. ينفرد القانون الكويتي بمادتين ملتبستين - المادة 29 والمادة 30 - تنصان على بعض الاستثناءات في ما يتعلق بطلب إذن الولي للزواج. تسمح المادة 29 بزواج أي امرأة موافقة قد أصبحت في سن البلوغ ولكنها ما زالت دون 25 عاماً بموافقة وليها. وتُعفي المادة 30 المرأة التي تخطت 25 عاماً أو التي كانت متزوجة سابقاً من الحصول على موافقة وليها الذكر، إلا أنها تنص على وجوب أن يشرع الولي في عقد الزواج ويوقع عليه. وتم تعديل المادة 30 عام 2004، بما يسمح للقاضي بالتوقيع على عقود الزواج للمرأة التي تجاوزت 25 عاماً أو التي كانت متزوجة سابقاً بعد إعلام وليها وأخذ رأيه بعين الاعتبار. وبغض النظر عن التعديلات أو الإعفاءات، لا يزال القانون يشترط موافقة الولي إما مباشرة أو من خلال قاضٍ، مما يجعل الاستثناءات أو التعديلات غير فعالة.

الكفاءة في الزواج

يمكن تقديم مثال آخر على السلطة التي يمارسها ولي المرأة على خيارها بالزواج، ألا وهي تقدير الكفاءة بين الزوجين في عقد الزواج. عدت قوانين الأحوال الشخصية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشروط الضرورية لضمان التكافؤ الزوجي (الجدول 2). فالصلاح الديني والخلق والعرف هي شروط للكفاءة الزوجية وهي خاضعة لحكم الولي ورهن بتقديره، بينما وضع تقدير الكفاءة من حيث سن الزواج رهناً بموافقة المرأة فحسب. وتجدر الإشارة إلى أن الكفاءة هي شرط مؤقت للزواج، تكفي أن تتوفر خلال إبرام العقد فحسب، ولكنها قد تشكل سبباً قانونياً لإبطال الزواج في بعض الحالات. فطالما لم تحمل المرأة أو لم يمض على عقد زواجها سنة كاملة، يحق لها أو لوليها طلب إبطال الزواج على خلفية عدم الكفاءة التي لم يتم الإفصاح عنها عند عقد الزواج.

تتفاوت عناصر الكفاءة في الزواج المنصوص عليها قانوناً بحسب دول الخليج العربية. ويُعد شرط الصلاح الديني للزوج أو الزوجة السبب الأكثر شيوعاً في قوانين الأحوال الشخصية لدول الخليج العربية، لطلب فسخ الزواج. فالصلاح الديني هو السبب الشرعي الوحيد في قوانين الأحوال الشخصية البحرينية والكويتية والقطرية لطلب فسخ زواج على خلفية عدم التكافؤ. أما عمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فتتص في قوانينها أيضاً على التكافؤ على أساس العرف الشائع في كل مجتمع. قد يتم تفسير هذا الشرط بطريقة فضفاضة وشخصية، بما يسمح بفسخ الزواج على أسس متنوعة من المعتقدات والممارسات. على سبيل المثال، أقرّ الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، وهو عضو في هيئة كبار العلماء السعودية، الاعتبارات القبلية لناحية النسب والمقام الاجتماعي كأعراف مقبولة، وبالتالي، يمكن استخدامها كأسباب لإبطال زواج. فهو يعتبر أن عدم التكافؤ على خلفية العرف قد يسبب شرخاً بين أفراد الأسرتين المعنيتين

²¹ ابراهيم سيف الدين، *زواج بدون ولي*، أهل السنة *People of Sunnah*، تم النفاذ إليه في 10 نيسان/إبريل 2016.

وبالتالي يجب تجنبه.²² وفي ذلك إشارة إلى أن المملكة العربية السعودية لم تضع أي ضوابط مكتوبة بشأن الكفاءة في الزواج وغالبًا ما يصدر القضاة أحكامهم وفقًا لتقديرهم الخاص. على سبيل المثال، أصدرت محاكم في المملكة العربية السعودية أحكامًا تقضي بفسخ 16 زواجًا عام 2015 على خلفية عدم تكافؤ النسب بين الزوجين.²³ إن سلطة الولي المتقدمة في ما يتعلق بالزواج أو فسخه على خلفية عدم التكافؤ تسلط الضوء على دور قوانين الأحوال الشخصية في ترسيخ البنية العائلية الأبوية (البطريكية) وسلطة الأولياء.

ضوابط تعدد الزوجات

تعدّ ضوابط تعدد الزوجات مجالًا آخرًا من قوانين الأحوال الشخصية يتمتع فيه الرجل بسلطة مطلقة على المرأة. وضع مشروع قوانين الأحوال الشخصية أقل الضوابط على هذه الممارسة، إذ يحصر عدد الزوجات المسموح به للرجل بأربع، شرط أن يعاملهنّ جميعًا بإنصاف وعلى قدم المساواة (مراجعة الجدول 2). وتُخضع البحرين (المادة 7) تعدد الزوجات لمزيد من الضوابط من خلال إلزام الرجل بذكر أسماء زوجاته الحاليات وعناوينهنّ في عقد الزواج الجديد. كما تنص المادة ذاتها على وجوب أن يُعلم الرجل زوجته أو زوجاته السابقة بالزواج الجديد فقط إذا اشترطت زوجته أو زوجاته السابقة في عقود زواجهنّ ألا يتزوج الرجل امرأة أخرى. ومن غير الواضح ما إذا كان يتم فرض هذا الأمر وكيفية فرضه على الزوج. وفي الواقع، لم تحدد كافة قوانين الأحوال الشخصية ضمانات معينة لضمان تقيد زوج متعدد الزوجات بشرط المعاملة المنصفة لجميع زوجاته.

قيود الطلاق المفروضة على المرأة

على غرار تعدد الزوجات، تفرض ضوابط الطلاق في قوانين الأحوال الشخصية قيودًا متعددة على المرأة فيما لا تفرض أي قيد أو قيودًا قليلة على الرجل (مراجعة الجدول 3). فلدى الرجل الحق المنفرد بالحصول على الطلاق بمجرد أن ينطق بعبارة "أنت طالق" ثلاث مرات بشكل متتالٍ أو على فترات مختلفة. في هذه الحالة، الشرط الوحيد المفروض على الرجل هو الحرص على عدم حصول أي علاقة جنسية مع الزوجة بعد الطلاق لفترة زمنية معينة تسمى "العدة" وتدوم عادةً ثلاثة أشهر، ويمكن خلالها للرجل أن يعود إلى زوجته في أي وقت فيتوقف أثر الطلاق عندها، طالما لم يطلقها أكثر من مرتين. وتهدف الفترة الزمنية الواجب انتظارها بعد الإفصاح عن النية بالطلاق بشكل أساسي إلى إفساح المجال أمام المصالحة.

ثمة خياران قانونيان أمام المرأة التي تريد الطلاق من دون موافقة زوجها: الطلاق القضائي أو الخلع. قد يُسمح بالطلاق القضائي لعدة أسباب: معاناة الزوج من مرض عضال أو عيوب تعيق العلاقة الزوجية الطبيعية؛ فشل الزوج في إعالة زوجته ماديًا؛ غياب الزوج أو هجره لامرأته؛ وخلافات غير قابلة للتسوية. تقبل بعض الدول بأسباب إضافية مثل إدمان الزوج كما هي الحال في قانون الأحوال الشخصية البحريني (المادة 119) وارتداد الزوج عن دين الإسلام في قانوني الأحوال الشخصية الكويتي (المواد 143-145) والقطري (المواد 153-155).

إن الأسباب التي تجيزها المحاكم لكي تتقدم المرأة بطلب الحصول على طلاق قضائي تتصف باللغة المبهمة ذاتها التي تطبع نواح أخرى من قوانين الأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. على سبيل المثال، العنف ضد المرأة، وهو أحد أخطر الأسباب التي تبرر طلب الطلاق، غير مدرج صراحة في

22 ه. صالح، المملكة العربية السعودية: براهين دينية واجتماعية لقضية التكافؤ الزوجي، بعد الاطلاع على سجلات إبطال زواج من قبل المحاكم، الشرق الأوسط، 8 آذار/مارس 2007.

23 منيرة الهديب، "تكافؤ النسب يعود إلى الواجهة باستجداء حامل وإرباك مرابط"، الحياة، 14 نيسان/إبريل 2016.

القانون، بل يستخدم القانون عبارة عامة وهي "الضرر" كمبرر لطلب الطلاق القضائي، من دون تعريف العبارة بشكل واضح أو تحديد الأدلة المطلوبة لرفع الدعوى. فقوانين الأحوال الشخصية تعتبر إيقاع الضرر في درجة الخلافات غير القابلة للتسوية، مما يترك للقضاة سلطة تقديرية واسعة لتقرير المسار الواجب اتباعه وهو إما المصالحة الزوجية أو الطلاق.

يسمح الخلع للمرأة بهجر زوجها لأسباب شخصية غير مرتبطة بفشل الزوج في تأدية واجباته الزوجية، من خلال دفع تعويض مادي يساوي مهرها في معظم الأحيان. ويُعتبر الخلع الخيار المفضل لدى نساء كثيرات إذا ما كنَّ يرغبن بالتوصل إلى حل قانوني بشكل أسرع أو إذا كان من الصعب إثبات حصول الضرر الزوجي. في الحالات التي تطلب فيها المرأة الخلع، غالبًا ما تحيل المحاكم الزوجين للمصالحة قبل أن تقرر النظر في القضية. والمصالحة بحسب القرآن هي عملية تعيين حكام من عائلتي الزوجين لمحاولة حل النزاعات الزوجية وتجنب الطلاق. ومن الناحية القانونية، المصالحة هي عملية تعيين القاضي لحكمين من عائلتي الزوجين أو حكمين تعينهما المحكمة وهما إما رجلي دين أو مستشارين، للاجتماع مع الزوجين ومحاولة حل النزاعات، ثم رفع تقرير عن النتائج للقاضي، يشرح بالتفصيل المشكلة الزوجية ورأي المحكمين. وتختلف ضوابط الخلع بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث مدة عملية المصالحة المطلوبة من قبل المحاكم.

إن تفضيل القضاة الإبقاء على الروابط الزوجية للمحافظة على البنية الأسرية واضح من خلال قائمة الشروط التي تقيد وصول المرأة إلى الخلع أو الطلاق القضائي. ففي حين يحق للرجل أن يطلق زوجته ويحصل على وثيقة طلاق من المحكمة من دون تقديم أي سبب، يجب على المرأة أن تخضع لإجراءات تقاضي

مطولة لإثبات معقولية الأسباب التي تدفعها إلى طلب الطلاق أو الخلع. على سبيل المثال، تستغرق إجراءات التقاضي لإبطال زواج امرأة فقد زوجها ولا معلومات لديها عن مكان تواجده، أربع سنوات في الكويت (المواد 146-148). من جهة أخرى، يحق للرجل من دون قيود الزواج من امرأة أخرى أو إيقاع الطلاق على زوجة هجرته. لا يحق لامرأة التقدم بطلب الطلاق القضائي إلا بعد مضي عام على سجن زوجها. وإذا قرر قاض إحالة المرأة للمصالحة الزوجية، قد يستغرق التوصل إلى قرار طلاق أو فسخ زواج أو خلع عدة أشهر أو أكثر. فإجراءات التقاضي المطولة والمكلفة تلك تعيق وصول المرأة إلى الطلاق، خصوصًا إذا كانت المرأة غير مستقلة ماديًا، الأمر الذي ينطبق على معظم النساء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سلطة المرأة على الأطفال

تعتبر قوانين الأحوال الشخصية الأم الحاضنة الطبيعية المكلفة بالاعتناء بالأطفال ولكنها تحفظ سلطة الولاية القانونية للأب (مراجعة الجدول 4). ينعكس ذلك في تعريف الحضانة في البحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة: "حفظ الولد وتربيته ورعايته بما لا يتعارض مع حق الولي في الولاية على النفس". ينفرد قانون الأحوال الشخصية القطري بتشديده في تعريف الحضانة على مصالح الطفل الفضلى من دون ذكر سلطة الأب: "حفظ الولد، وتربيته وتقويمه، ورعايته، بما يحقق مصلحته". يميز التعريف الأول بوضوح بين الأم الحاضنة التي تقدم الرعاية للطفل والأب الذي يتمتع بالسلطة الأمرة على الطفل. فضلًا عن ذلك، تمنح الأم حق حضانة أطفالها وفق قيود معينة. فعندما تتزوج مجددًا أو يبلغ الطفل سنًا معينة، تفقد عمومًا حق الحضانة.

تسمح السلطة القضائية التقديرية أحياناً للمرأة بالاحتفاظ بحق الحضانة إذا كان ذلك يخدم مصالح الطفل الفضلى. ولكن حتى عندما تُمنح الأم حق الحضانة، تحدد قوانين الأحوال الشخصية مستويات مختلفة من السلطة للأم والأب على الطفل. على سبيل المثال، يمكن للأم أن تمارس حق الحضانة على طفلها خلال الليل ولكن الأب يحتفظ بحق التأديب والتقويم للطفل، وفقاً للقانون البحريني (المادة 142). يمكن للأم أن تحتفظ بحق حضانة طفل ما بعد سن الحضانة إذا كان يعاني من إعاقة عقلية أو جسدية، وفقاً للقانون الإماراتي (المادة 156). تكشف هذه البنود عن الدور الذي يتصوره المشرعون للأم كمانحة رعاية فحسب بدون أن تكون رمزاً للسلطة. كما تكشف عن الأدوار التي يتصورها المشرعون للأب تجاه الطفل كرمز موثوق به للسلطة التأديبية. بالإضافة إلى ذلك، تمنح قوانين الأحوال الشخصية الأب حق الاحتفاظ بجواز سفر طفل يكون تحت حضانة أمه، ويتوجب على الأم أن تلجأ إلى المحكمة إذا لم يتعاون الأب معها على نحو ملائم لناحية السماح للطفل بالسفر عند الحاجة (المادة 176 من القانون القطري).

ترسخ دعاوى إثبات الأبوة مكانة الرجل المتفوقة على مكانة المرأة قانونياً. فقوانين الأحوال الشخصية تنص على أن تتحمل المرأة المسؤولية الحصرية عن طفل ما إذا ما أنكر الأب أبوته في ممارسة تُعرف باللعان (مراجعة الجدول 4). لا يفرض القانون على الأب تقديم أي دليل في هذا السياق فيما يُلزم المرأة والطفل بتحمل عواقب إبطال الزواج وإنكار الأبوة. إن القانون البحريني هو الوحيد الذي يقضي بإجراء فحص طبي في نزاعات الأبوة (المادة 83). وتُعتبر عواقب تطبيق اللعان بموجب القانون مدمرة، إذ ينص القانون على منح الطفل كنية أمه كنتيجة للممارسة مع حرمانه من كنية الأب أو دعمه المادي والتربوي. عملياً، تُحجم المرأة عن الحصول على أي وثائق رسمية لتغيير كنية الطفل ومنحه كنيته خشية أن تلحق بها وصمة عار بتهمة الزنا تعزلها وطفلها عن المجتمع حولها. وبنسبة ذلك، قد يُحرم الطفل من أوراقه الثبوتية وبالتالي يعجز عن الحصول على الخدمات الحكومية الأساسية كالتعليم أو الرعاية الصحية أو إثبات جنسيته. وفي سيناريو أكثر خطورة، قد يعرض ذلك الأم وربما الطفل لجرائم الشرف. تكشف بنود الأبوة والحضانة في قوانين الأحوال الشخصية دور الأب المهيمن والدور السلبي والخاضع المسند للأم فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر بشدة على حياة طفلها.

محاولات إصلاح قوانين الأحوال الشخصية

يعمل عدد من أفراد ومنظمات المجتمع المدني في دول الخليج العربية على إصلاح قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية. ولكن التركيز ينصب على توعية النساء وإشراكهن كصاحبات مصلحة أكثر منه على إصلاح القوانين بشكل ملموس. فمشروع «ورقتي» في الكويت عبارة عن شراكة بين المنظمات الدولية والمحلية تدرس من خلالها نساء كويتيات من المحاميات والمدافعات عن شؤون المرأة التشريعات السائدة المعنية بالنساء ويقدمن آراءهن حول الإصلاح القانوني المقترح لتلك القوانين.²⁴ تُبذل الجهود في إطار المشروع على عدة مراحل لتسهيل وصول المرأة إلى المعونة القضائية وبناء قدرات القانونيين. وينظم المشروع حملات تواصل وإعلام وطنية لتوعية النساء وتثقيفهن حول حقوقهن القانونية. وقد حددت أوراق عمل أعدتها محاميات كويتيات القيود الحالية المفروضة على الأوضاع القانونية للمرأة وقدمت مجموعة توصيات لإصلاح القانون الموضوعي والإجرائي.

في ظل بيئة قانونية تقصي المرأة إلى حد كبير عن عملية صنع القرار، حققت «مودة»، وهي جمعية خيرية مقرها الرياض سُميت تيمناً بالعبارة القرآنية المستخدمة لوصف العلاقة الزوجية، تقدماً ملحوظاً لناحية الإصلاحات القانونية الإجرائية في المملكة العربية السعودية.²⁵ تأسست الجمعية تحت رعاية من إحدى سيدات العائلة المالكة من أجل دعم النساء اللواتي يواجهن مشاكل بسبب الطلاق. ومن خلال توثيق حالات

²⁴ التمكين القانوني للمرأة الكويتية (ورقتي)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت، تم النفاذ إليه في 19 تموز/يوليو 2016.

²⁵ الموقع الإلكتروني الخاص بجمعية «مودة» الخيرية، 10 تموز/يوليو 2016.

النساء اللواتي يسعين للحصول على مساعدة «مودة» والاستفادة من خبرتها القانونية، تمكنت الجمعية من العمل مع وزارة العدل السعودية لتطوير استجابة الأنظمة انطلاقاً من تقييم احتياجات النساء. على سبيل المثال، توفر «مودة» مراكز زيارات تسمح للوالدين بعد الطلاق والانفصال برؤية أطفالهم في أماكن محايدة. ففي السابق، كان الأب المطلق، الذي لا يستطيع زيارة طفله في منزل الأم الحاضنة، يزور الطفل في مراكز الشرطة وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأم المطلقة. وتعد أهم خطوة اتخذتها «مودة» تقديم الاستشارة القانونية للنساء في محاكم الرياض. فنساء كثيرات لا يستطعن عرض قضاياهن على نحو ملائم أو فهم نتائج الدعاوى القانونية المختلفة نظراً لعدم تدوين القانون ولكونه يفتقر للموضوعية. عملت المحاميات اللواتي يعملن لصالح «مودة» على صياغة دعاوى النساء عبر تقديمها في نصوص قانونية مقبولة وبالتالي تقليص مدة جلسات الاستماع في المحكمة وزيادة احتمال التوصل إلى نتائج إيجابية لصالح المرأة المتقاضية. في الواقع، كان اعجاب القضاة كبيراً بالمرافعات المقتضية والمتسمة بالوضوح التي أعدتها محاميات «مودة» بحيث أن وزارة العدل وسعت نطاق الاستشارات لتشمل مدينة أخرى وهي جدة وأطلقت المزيد من إجراءات التعاون مع «مودة» حول مشاريع أخرى متعددة.

قامت المحامية نسرين عبد الرحمن العيسى بابتكار آخر للمناصرة من خلال إطلاق تطبيق قابل للتنزيل الإلكتروني بعنوان «اعرفي حقوقك». يقدم التطبيق معلومات مفصلة عن الإجراءات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية. كما يقدم التطبيق للنساء نماذج لصياغة دعاويهن القانونية في كافة أنواع الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية.

تبقى قوانين الأحوال الشخصية خاضعة إلى حد كبير لسيطرة السلطتين السياسية والدينية فيما ينحصر تأثير النساء كصاحبات مصلحة ودفاعات للتغير بالحد الأدنى.

بالرغم من هذه المبادرات الجديرة بالثناء، تبقى قوانين الأحوال الشخصية خاضعة إلى حد كبير لسيطرة السلطتين

السياسية والدينية فيما ينحصر تأثير النساء كصاحبات مصلحة ودفاعات للتغير بالحد الأدنى. فالخطوات المتخذة لتوعية الرأي العام أو الجماعات القانونية قد تقدم دعماً للتفاعل مع النظام القانوني ولكن ليس بالضرورة لإصلاح القوانين في النظام السياسي القائم على السلطة الأبوية والسيطرة الذكورية وعلى السلطة المطلقة في صنع القرار.

الخاتمة

تتضح الطبيعة السياسية لقوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية من خلال اختيار مرجعيات من الشريعة وقابلية تطبيق القانون المدون على مجموعات معينة وإقصاء غيرها، فضلاً عن الطبيعة الجنسية للقوانين. تعتبر قوانين الأحوال الشخصية، في وضعها الحالي، متأثرة بشدة بالسلطة الممنوحة من الدولة للسلطتين القبليّة والدينية التقليديتين. وبنتيجة ذلك، أسند دور رأس العائلة إلى الرجل فُمنح سلطة عليا على زوجاته وأطفاله خلال الزواج وبعد الطلاق. وتُعدّ سلطة حضانة الأطفال في قوانين الأحوال الشخصية ذات طابع جنساني، إذ تمنح الأب سلطة أعلى من سلطة الأم، إلا أن إبداء مصلحة الرجل على مصلحة المرأة والطفل يؤثر سلبياً عليهما من خلال تعريضهما لاستغلال الأب لهذه السلطة.

فضلاً عن ذلك، تستخدم قوانين الأحوال الشخصية لغة عامة تمنح سلطة تقديرية هائلة للقضاة. من الصعب تحقيق المساواة من دون فرض بعض القيود على السلطة التقديرية القضائية. ويمكن تنفيذ إصلاحات قانونية أساسية حتى من دون تدوين كامل للقوانين، بما يشمله ذلك من إعادة النظر في البنود المتناقضة وتفصيل البنود ذات اللغة الفضفاضة، كتعريف الكفاءة في الزواج وتعريف الضرر كشرط للطلاق والاستثناءات المرتبطة بإذن الولي بالزواج. فالتوصل إلى تعريف ينسجم مع التزامات الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات

الدولية يحد من الطبيعة التعسفية للأحكام الصادرة في تلك القضايا. علاوةً على ذلك، لا يمكن فهم أثر القوانين بالكامل إلا عبر مراجعة تطبيقها، وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات القضايا والأحكام ودراستها، ويمكن عبر ذلك فهم التفسيرات الدقيقة لتلك القوانين في وضعها الحالي وأثرها.

تبدو محاولات إصلاح قوانين الأحوال الشخصية من قبل منظمات المجتمع المدني وأفراده واعدة من خلال إنجازاتها في مجالات التوعية وإصلاح القانون الإجرائي، بالرغم من أنها لم تستطع تغيير طبيعة القانون. ولعل أهميتها الكبرى تكمن في إظهار التحرك الأولي للمجتمع المدني لتغيير الممارسات القانونية، على الرغم من محدوديته. ولكن ما لم يتاح تمثيل سياسي أكبر، خصوصًا من قبل المرأة، ستبقى هذه المحاولات محدودة من حيث النطاق والأثر.

الجدول 1: لمحة عن قوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج العربية

الدولة	سنة الإصدار	المذهب	ينطبق على	استثناءات ^أ	البنود الفريدة
البحرين	2009	السنة ^ب	السنة	الشيعة	• يستوجب الزواج من غير البحرينيين إذنا من المحكمة (المادة 11) ^ج • ما من بنود تعنى بنقل الملكية/ الميراث
الكويت	1984	المالكي	• السنة من المذهب المالكي • غير المسلمين • الزواج بين مذاهب وأديان مختلفة	الشيعة	• ينص بند تم إصلاحه عام 2004 على ما يلي: يحق للثيب أن تطلب من قاض التوقيع على عقد زواجها من زوجها المطلق، على أن تعلم وليها بذلك (المادة 30)
عمان	1997	غير مذكور	• العمانيين • غير المسلمين عند الطلب • الزواج بين مذاهب وأديان مختلفة	• غير المسلمين • إذا كان الزوج من مذهب مختلف يفرض قواعد أكثر صرامة، يمكنه الرجوع إلى مذهبه الخاص (المادة 281-ب)	
قطر	2006	الحنبلي متبع أولاً، بالإضافة إلى أي مذهب آخر وفقاً لتقدير القاضي	• السنة من المذهب الحنبلي • أتباع مذاهب أخرى غير الحنبلي عند الطلب • الزواج بين مذاهب وأديان مختلفة		• ضوابط تعدد الزوجات (المواد 14، 57-6، 67) • كفالة امرأة غير قطرية تملك حق الحضانة على أطفال قطريين (المواد 177-185) • تشجيع الزوج على تمكين زوجته من إكمال تعليمها الإلزامي ودراساتها الجامعية داخل البلاد ما لم يخل ذلك بواجباتها العائلية (المادة 68) • لا يحق للزوجة الحصول على دعم مادي إذا كانت تسافر أو تعمل من دون إذن زوجها أو إذا رفضت السفر معه كما يقتضي عمله (المادة 69) • يُعتبر فحص ما قبل الزواج إلزامياً (المادة 18)
المملكة العربية السعودية	----	الحنبلي	الجميع ^د	----	----
الإمارات العربية المتحدة	2005	المالكي أولاً، ثم أحمد بن حنبل، الشافعي وأبو حنيفة	----	----	• يجب على الزوج ألا يمنع زوجته من إكمال تعليمها (المادة 2-55) • يحق للزوجة مغادرة منزلها ضمن حدود الشريعة ووفقاً للأعراف المحلية أو لأسباب طارئة؛ إن المرأة التي كانت تعمل قبل الزواج أو اشتُرطت العمل في عقد الزواج أو إذا وافق زوجها على عملها يعد الزواج لا يمكن عموماً منعها لاحقاً من العمل خلال الزواج (المادة 72)

أ تخضع فئات السكان تلك لقانونها العرفي الديني أو قوانينها المدنية.

ب تشير المقدمة إلى أن القانون يركز على آراء من المذاهب السنية الأساسية.

ج يجب عقد الزواج في المحكمة إذا كانت مواطنة بحرينية ما دون 20 عاماً تريد الزواج من رجل غير بحريني تجاوز 50 عاماً وإذا كان مواطن بحريني تجاوز 60 عاماً يريد الزواج من امرأة ليست مواطنة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بغض النظر عن سنها.

د تتوفر محكمة جعفرية قضاتها شيعيون معينون من قبل الدولة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ولكنها غير مخولة إنفاذ الأحكام. ويمكن للمواطنين الشيعة غير الراضين عن حكم صادر عن المحكمة الجعفرية اللجوء إلى المحاكم السنية لاستئناف الحكم أو إنفاذ أحكام أخرى.

الجدول 2: ضوابط الزواج وشروطه

الدولة	الحد الأدنى لسن الزواج		سن الرشد	هل موافقة الوالي مطلوبة للزواج؟	هل التكافؤ الزوجي شرط؟	ضوابط تعدد الزوجات
	الذكور	الإناث				
البحرين	16 ^أ	18	غير مذكور	نعم	نعم (المادة 36): • على أساس الدين أو الخداع • يمكن للزوجة/الوالي التقدم بطلب • يحق للزوجة فقط أن تشتترط التكافؤ في سن الزوجين	يجب على الرجل الإفصاح عن وضعه الزوجي في العقد (المادة 7)
الكويت	15	17	15 أو سن البلوغ (المادة 208)	نعم	نعم: • يمكن للزوجة/الوالي التقدم بطلب (المادة 34) • على أساس الدين (المادة 35) • يحق للزوجة فقط أن تشتترط التكافؤ في سن الزوجين (المادة 36) • لا تقبل الدعاوى إذا أصبحت المرأة حاملاً أو سبق أن قبلت الزوج أو كانت متزوجة لعام واحد أو أكثر (المادة 39)	لا يحق للرجل أن يكون متزوجاً من أكثر من أربع نساء في الوقت عينه (المادة 21)
عمان	18	18	18 (المادة 139)	نعم	نعم: • يمكن للزوجة/الوالي التقدم بطلب (المادة 20-أ) • على أساس الدين ثم القواعد (المادة 20-ب)	• لا يحق للرجل أن يكون متزوجاً من أكثر من أربع نساء في الوقت عينه (المادة 35) • يجب على الزوج معاملة زوجاته بمساواة (المادة 6-37)
قطر	16	18	18 (المادة 189)	نعم	نعم: • على أساس الدين، الأخلاقيات أو الخداع (المواد 31-34) • يمكن للزوجة/الوالي التقدم بطلب (المادة 32) • لا تقبل الدعاوى إذا أصبحت المرأة حاملاً أو سبق أن قبلت الزوج أو كانت متزوجة لعام واحد أو أكثر (المادة 35)	• يجب على الزوج معاملة زوجاته بمساواة (المادة 57) • يجب تأمين مساكن منفصلة للزوجات إلا إذا وافقت كل منهن على خلاف ذلك (المادة 67)
الإمارات العربية المتحدة	18	18	21 (المادة 172)	نعم	• يمكن للزوجة/الوالي التقدم بطلب (المادة 23) • يتعين على الرجل الذي يبلغ ضعف سن المرأة التوقيع على عقد الزواج في المحكمة، ليقرر بعدها القاضي ما إذا كان الزواج نافعا (المادة 21) • على أساس دين الزوج، القواعد أو الخداع (المواد 22-24) • لا تقبل الدعاوى إذا أصبحت المرأة حاملاً أو سبق أن قبلت الزوج أو كانت متزوجة لعام واحد أو أكثر (المادة 25)	• لا يحق للرجل أن يكون متزوجاً من أكثر من أربع نساء في الوقت عينه (المادة 2-47) • يجب على الزوج معاملة زوجاته بمساواة (المادة 6-55)
المملكة العربية السعودية	---	---	---	نعم		

أ المادة 8: لا يحق للفتيات ما دون 16 عاماً الزواج من دون موافقة المحكمة الشرعية المتخصصة.

ب يتعين على الرجل أن يذكر في عقد زواجه وضعه الزوجي واسم أو أسماء زوجته أو زوجاته الحاليات. وإذا اشترطت الزوجة في عقد زواجها ألا يتزوج زوجها امرأة أخرى، على الرجل أن يعلمها بعقد الزواج الجديد في غضون 15 يوماً من توقيعه عن طريق بريد مسجل يرسل إلى مكان إقامتها.

الجدول 3: ضوابط الطلاق

الدولة	هل الخلع مسموح؟	مبررات الطلاق القضائي
البحرين	نعم (المواد 101-103)	• معاناة الزوج من مرض عضال لأكثر من عام (المادة 104) • خلاف زوجي غير قابل للتسوية (المواد 10-112) ^أ • فشل الزوج في إعالة زوجته مادياً (المادة 113) • غياب الزوج أو هجره زوجته أو سجنه (المواد 114-118) ^ب • إدمان الزوج على الكحول/المخدرات (المادة 119) • الخداع من خلال المعلومات المدرجة في عقد الزواج (المادة 124) ^ج
الكويت	نعم (المواد 111-119)	• فشل الزوج في إعالة زوجته مادياً (المواد 120-122) • فشل الزوج في تادية واجباته الزوجية (المواد 123-125) • الضرر: إساءة لفظية أو جسدية (المواد 126-135) ^أ • الهجر أو السجن (المواد 136-138) ^ب • مرض أو عيب اكتشف بعد الزواج ويعيق العلاقة الزوجية الطبيعية (المواد 139-142) ^د • ارتداد الزوج عن الإسلام (المواد 143-145) • غياب الزوج لأكثر من أربعة أعوام من دون توفر أي معلومات عنه (المواد 146-148)
عمان	نعم (المواد 95-97)	• معاناة أحد الزوجين من مرض عضال أو عيوب مستعصية أو مزمنة لأكثر من عام تعيق العلاقة الزوجية (المواد 98-99) • عدم دفع المهر عند إبرام عقد الزواج قبل إتمام الزواج وليس بعده (المادة 100) • الضرر وخلافات زوجية غير قابلة للتسوية (المواد 101-108) ^أ • فشل الزوج في إعالة زوجته مادياً (المادة 109) ^ب • غياب الزوج أو فقدانه (المادة 110) ^ج • رفض الزوج تادية واجباته الزوجية بعد انقضاء أربعة أشهر على عقد الزواج (المواد 113-114)
قطر	نعم (المواد 118-122)	• مرض عضال أو عيب مستعص لأكثر من عام اكتشف قبل إبرام عقد الزواج أو بعده (المادة 123) ^د • عدم دفع المهر عند إبرام عقد الزواج قبل إتمام الزواج وليس بعده (المادة 128) • الضرر وخلافات زوجية غير قابلة للتسوية (المواد 129-136) ^أ • فشل الزوج في إعالة زوجته مادياً (المواد 127-142) • غياب الزوج أو فقدانه أو سجنه (المواد 143-145) ^ب • رفض الزوج تادية واجباته الزوجية بعد انقضاء أربعة أشهر على عقد الزواج (المواد 146-150) • ارتداد الزوج أو الزوجة عن الإسلام (المواد 153-155)
الإمارات العربية المتحدة	نعم (المادتان 110-111) ^ط	• عيب يعيق العلاقة الزوجية الطبيعية اكتشف قبل إبرام عقد الزواج أو بعده (المادة 112) • يشكل مرض عضال سبباً لإبطال الزواج بشكل فوري أو خلال سنة من عقد الزواج لانتظار التعافي في حال كان المرض قابلاً للعلاج (المادة 113) • خداع أو عقم مثبت طبيًا استمر لخمس أعوام بالرغم من العلاج ولم يكن لدى المرأة أولاد ولم تتجاوز 40 عامًا (المادة 114-2) • إذا تمت إدانة أحد الزوجين بتهمة الخيانة أو مخالفات مماثلة (المادة 114-3) • مرض فتاك أو معد لدى أحد الزوجين (المادة 114-4) • خلافات زوجية وضرر (المواد 117-123) • فشل الزوج في إعالة زوجته مادياً (المواد 124-128) • غياب الزوج أو فقدانه أو سجنه (المواد 129-131) • رفض الزوج تادية واجباته الزوجية بعد انقضاء أربعة أشهر على عقد الزواج (المواد 132-135)

أ يباشر القاضي إجراءات المصالحة ويعين أفراداً من الأسرتين أو أفراداً قادرين للقيام بالوساطة ورفع تقرير في غضون ثلاثة أشهر لتقرير المسار الواجب اتباعه وهو الطلاق أو الخلع.

ب إن غياب الزوج من دون سبب شرعي لعام واحد أو أكثر أو سجنه لثلاثة أعوام أو أكثر هو سبب شرعي لكي تطلب الزوجة الطلاق القضائي بعد مضي عام واحد على غيابه أو سجنه.

ج يجب إعلام المحكمة في غضون شهرين إذا وقع أي من الزوجين ضحية خداع من قبل الآخر بعد توقيع عقد الزواج.

د يعتبر العجز الجنسي لدى الزوج سبباً شرعياً لكي تتقدم الزوجة بطلب إبطال زواج حتى لو كانت على علم بذلك عند عقد الزواج.

ه لا يحق للزوجة طلب الطلاق على خلفية عدم إعالتها مادياً من قبل الزوج إذا كان لديها مالها الخاص أو إذا كانت تدرك قبل الزواج أن وضع زوجها الاقتصادي ليس جيداً.

و يحق للزوجة التقدم بطلب طلاق إذا كانت تعلم عنوان زوجها الذي هجرها منذ أكثر من أربعة أشهر. يُعلم القاضي عندها الزوج بذلك وإذا لم يعد الزوج إلى زوجته خلال عام واحد، تمنح الطلاق (المادة 110).

ز يجب على الزوجين الاتفاق على تعويض ملائم. وفي حال نشأ خلاف بين الزوجين، يباشر القاضي إجراءات المصالحة بعد ستة أشهر، وإذا استمر الخلاف، يتوجب على المرأة عندها إعادة مهرها والتنازل عن حقوقها المالية لإبطال الزواج.

ح يحق للزوجة التقدم بطلب طلاق إذا حُكم على زوجها بالسجن لمدة لا تقل عن عامين. ولا يحق للقاضي إصدار أمر الطلاق إلا بعد مضي عام واحد على السجن.

ط لم يحدد القانون تعويضاً معيناً للخلع ولكن يمكن للقاضي أن يتدخل لتحديد التعويض إذا لاحظ عناداً من قبل الزوج (المادة 110-5).

الجدول 4: ضوابط حضانة الأطفال

الدولة	سن الرشد		سن الطفل القسوى لحضانته من قبل الأم		فحص الأبوة في اللعان
	الفتيات	الفتيان	الفتيات	الفتيان	
البحرين	15 ^أ	17 ^أ	نعم ^ب	نعم (المادة 83)	
الكويت	الزواج	البلوغ	نعم (المواد 189-199) ^د	كلا (المواد 176-180) ^د	
عمان	البلوغ	7	نعم (المواد 129-137)	كلا (المادتان 78 و 79) ^د	
قطر	15 ^د	13	نعم (المواد 1، 168، 169)	كلا (المادتان 96 و 151)	
الإمارات العربية المتحدة	13 ^د	11	نعم (المادتان 144 و 146)	كلا (المادة 97) ^ط	

- أ** بعد أن يبلغ الطفل السن القسوى لحضانته من قبل الأم، يختار (أو تختار) ما إذا كان يريد العيش مع أمه أو أبيه أو وليه (المادة 133).
- ب** يتولى الأب مسؤولية تأديب الطفل ولكن يمضي هذا الأخير الفترة المسائية مع أمه (المادة 142) ما لم تكن متزوجة من رجل آخر أو يصدر أمر من المحكمة بإبقائها ولىة على الطفل لمصلحته (المادة 134-ب).
- ج** إذا ما كانت المرأة تريد السفر مع أطفالها، عليها الحصول على إذن الولي.
- د** يمكن رفع دعوى لإنكار الرجل أبوته لطفل في غضون سبعة أيام من ولادته أو من تاريخ علمه بالولادة ويتعين عليه مباشرة عملية اللعان في غضون 15 يومًا. يمكن للزوج أن يعترف بإدلائه بشهادة كاذبة ويعاود الزواج من زوجته ويستعيد أبوته للطفل.
- هـ** إن زواج الأم يبطل حضانتها للأطفال. ولا يمكن لأم غير مسلمة الاحتفاظ بحضانة أطفالها ما بعد سن السابعة.
- و** يمكن تقديم طلب لينكر الرجل أبوته في غضون شهر من معرفته بالطفل أو من تاريخ الولادة ويمكنه التقدم بدعوى لعان في غضون شهرين. وإذا زعم الرجل أنه كان يكذب، يمكنه استعادة أبوته للطفل.
- ز** يمكن للقاضي أن يمدد مدة الحضانة لمصلحة الطفل.
- ح** يمكن للقاضي أن يأمر بتمديد حضانة الأم لابنها حتى يبلغ 15 عامًا ولايتها حتى تتزوج. وتُمدد حضانة الأم أكثر من ذلك إذا كان الطفل يعاني من إعاقة عقلية أو جسدية. لا يحق لولي استعادة حضانة الطفل من دون موافقة الأم أو المحكمة.
- ط** يمكن لرجل أن يتقدم بطلب لعان في غضون سبعة أيام من تاريخ ولادة الطفل أو معرفته بالولادة. ويمكنه رفع دعوى في غضون 30 يومًا من معرفته بولادة الطفل. ويمكنه أن يستعيد أبوته إذا اعترف بالكذب. ويمكن أن تلجأ المحكمة لوسائل علمية من أجل إثبات الأبوة (المادة 97-5).
- ي** يمكن أن تمدد المحكمة حضانة أم لابنها حتى سن البلوغ ولايتها حتى تتزوج، وأيضًا إذا كان الطفل يعاني من إعاقة عقلية أو جسدية ما لم تدع مصلحته الفضلى لخلاف ذلك (المادة 156).

